فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2019-

The Effectiveness of Financial Inclusion in Promoting Economic Diversification in Algeria – A record study during the period 1986-2019-

بوعلاق نورة [1] *، آيت يحي سمير [2] ، مشير الوردي [3]

[1] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، noura.boualleg@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، samir.ait-yahia@uni-tebessa.dz

[3] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)،ouardi.mechir@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022-02-03 **تاريخ القبول:** 2022-04-22 **تاريخ النشر:** 2022-06-05

ملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019، وقد تم الاعتماد على مؤشر (إجمالي القروض المصرفية) كمتغير مستقل يعبر عن الشمول المالي، و(مؤشر هيرفندال هيرشمان) كمتغير تابع يعبر عن التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتيvar. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الشمول المالي والتنويع الاقتصادي، ووجود علاقة طردية بين معامل هيرشمان هيرفندال الحالي وبين فترة الإبطاء بفترة واحدة للمتغير نفسه، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي، فضلا عن ذلك وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما بينت نتائج تحليل واقع الشمول المالي أن الجزائر تنحصر ضمن الدول ذات المستويات المتوسطة في مؤشر الشمول المالي العالمي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنويع الاقتصادي، الجزائر، نموذج var.

تصنيف JEL : G21؛ G10؛ O40؛ C50

Abstract:

The study aimed to measure and analyze the impact of the effectiveness of financial inclusion in promoting economic diversification in Algeria during the period 1986-2019, the indicator (total bank loans) was relied on as an independent change that expresses financial inclusion, and (Herfindal-Hirschman) indicator as a dependent variable that expresses economic diversification, by estimating the autoregressive vector model var. The study concluded that there is no long term equilibrium relationship between the index of financial inclusion and economic diversification, and the existence of a direct relationship between the current Hireschman-Herfindal coefficient and the period of slowing down by one period for the same variable, in addition inclusion financial and economic diversification, in addition to the existence of a short term relationship Among the variables of the study, the results reality of financial inclusion showed that Algeria is limited to countries with medium levels in the global financial inclusion index.

Keywords: Financial Incluion, Economic Diversification, Algeria, var model.

JEL Classification Codes : G21 ; G10; O40; C50

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

أضحى موضوع الشمول المالي قضية ملحة تستهوي العديد من الباحثين والدارسين للبحث والتعمق فيه، إذ أصبح في الآونة الأخيرة استراتيجية وأولوية تمكن صانعي السياسات من المضي قدما نحو تحقيق وتعزيز تطور الاقتصاد للبلاد، على اعتباره يسهل عملية الحصول على المنتجات والخدمات المالية بأسعار تكون مناسبة تضمن للأفراد والشركات تلبية احتياجاتهم بكل مسؤولية، فالشمول المالي هدفا تسعى العديد من الدول النامية لتحقيقيه نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها سواء في الجانب المالي أو المصرفي من خلال تسهيل التوزيع الكفؤ للموارد المالية والتقليل من كلفة رأس المال، حيث زاد الاهتمام به أكثر بعد الأزمة المالية 2008، وذلك من خلال الاعتماد على ركائزه المتمثلة في كل من الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الجودة والأسعار المقبولة للخدمات المالية التي يتم تعميمها على جميع الأفراد والشركات، فالشمول المالي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، وتحقيق الاستقرار المالي، فهو عبارة عن دعامة يمكن من خلالها المساهمة في تحقيق تنويع في القاعدة الإنتاجية للبلاد، على اعتبار أن التنويع الاقتصادي مؤخرا موضوعا عصريا تسعى العديد من الدول إلى البحث عن استراتيجيات تمكنها من تنويع مصادر دخلها خاصة الدول النفطية، حيث ينظر لهذا الأخير على أنه أحد الحلول للخروج من التبعية النفطية، والجزائر كغيرها من البلدان التي تسعى لتنويع اقتصادها، بحيث تظهر أهميته في إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغية تحقيق الرفاهية وتنويع مصادر دخل جديدة، وهذا ما يتفق فيه الشمول المالي مع التنويع الاقتصادي كون كلاهما يسعيان إلى تحقيق الرفاهية لشرائح المجتمع، تهدف الجزائر جاهدة إلى تعزيز الخدمات المالية، ونظرا أن الاقتصاد الجزائري مثله مثل البلدان الأخرى التي تعتمد على المورد الوحيد الذي غاليا ما يتعرض لصدمات على مستوى أسعار النفط، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة تراجع.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما جاء في المقدمة يمكن طرح الإشكال الآتي:

ما مدى فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986–2019؟.

فرضيات الدراسة:

للتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات الآتية:

– هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986–2019.

– وجود علاقة قصيرة الأجل بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986–2019.

– وجود علاقة عكسية بين الشمول المالي والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986–2019.

أهمية وهدف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019، بينما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض المفاهيم النظرية والعلاقة التي تربط بينهما، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقة الكمية والسببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والأجل القصير، بغية معرفة أي من المؤشرين يؤثر في الآخر، كما تهدف الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على التنويع الاقتصادي في الجزائر باستعمال مؤشر هيرفندال هيرشمان.

منهجية البحث:

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة والفرضيات تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل دراسة واقع الشمول المالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر وتحليل تطور المؤشرات خلال الفترة 1986-2019 كونه الأكثر ملائمة، بالإضافة إلى استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي والتي تمثلت في نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var، من أجل قياس أثر الشمول المالي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على عدة برامج منها: Excel, Microfit, Stata, Eviews.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى خمسة أجزاء سبقتهما مقدمة، حيث شمل الجزء الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي، في حين يستعرض الجزء الثاني: علاقة الشمول المالي بالتنويع الاقتصادي، بينما ناقش الجزء الثالث: واقع الشمول المالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، وتطرق الجزء الرابع: للأدبيات التطبيقية، وعرض الجزء الخامس والأخير: القياس الاقتصادي لفعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019، لتختم الدراسة بجملة من النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

2. الأدبيات النظرية حول الشمول المالي

1.2 تعرف الشمول المالي: تعددت تعاريف الشمول المالي بتعدد الباحثين والدارسين في هذا الموضوع، حيث يمكن ذكر البعض منها كما يلي:

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: " إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم –المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين–، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة." (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 747)

- تعرفه منظمة (OECD)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74)

– يعرف الشمول المالي على أنه: " يشير إلى إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية بمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يتقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، وجودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع. (عبد الصادق جعفر، 2020، صفحة 494)

2.2 أهمية الشمول المالي وأهدافه:

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية وفي مقدمتها المصارف المركزية، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي، بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. كذلك فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

كما يؤثر الشمول المالي من ناحية أخرى، على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل: المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقدم الخدمات المالية المناسبة لها. يضاف إلى ما تقدم الانعكاسات الايجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. (صندوق، 2017، صفحة 6)

حيث تظهر أهمية الشمول المالي في النقاط الآتية: (لوزري، 2021، صفحة 17)

- ✓ يشجع على المنافسة بين المؤسسات من خلال العمل على التنوع والجودة من منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- ✓ يعمل على تحفيز نمو وتطور الأعمال التجارية، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية للاقتصاد، ويرتبط مع المحددات الأخرى للنمو الاقتصادي مثل الاستثمارات والمدخرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استثمار المحافظ الأجنبية والاستثمار الأجنبي والنمو والتنمية الاقتصادية الحقيقية تعزز تطوير السوق المالية على المدى القصير؛
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي حيث أن تحسين الظروف المالية ورفع معيشة الفقراء يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي زيادة استقرار النظام المالي، كما أن الشمول المالي يعمل على تحسين من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات.

3.2 تحديات الشمول المالي في الجزائر

القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي تربطه علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، أين وقد كانت له انعكاسات سلبية خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وبرزت آثاره على الدول النامية من بينها الجزائر، ويمكن ذكرها كما يلي: (بودلاعة، ساعد بخوش، و بوقرة، 2020، الصفحات 152-153)

- إن من تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض السيولة، وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر؛

- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع إلى زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية التي كانت من مظاهرها ارتفاع في أسعار المواد الزراعية ب4.1%؛

- تراجع الدينار الجزائري أمام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فإن الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسة المالية المنتهجة.

من ناحية أخرى فإن الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري لم تأثر به بطريقة مباشرة، وهذا ما أدى إلى اتخاذ قرارات تعد أحد افرازات الشمول المالي وهي:

- مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي والخدمات؛

- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

- ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج أسلوب الشفافية لاجتناب المضاربة؛

- ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

3. علاقة الشمول المالي بالتنويع الاقتصادي: تشير العديد من الدراسات على التفاعل القائم بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي، إذ يمكن إبراز العلاقة القائمة بينهما من خلال العناصر الآتية:

1.3 دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعد الشمول المالي محركا هاما للنمو الاقتصادي إذ أن زيادة فرص حصول المؤسسات والأسر على مختلف الخدمات المصرفية وزيادة عدد النساء المستخدمات لهذه الخدمات لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، ويساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي من خلال إيجاد قيمة للأعمال التجارية الصغيرة ذات الآثار الإيجابية غير المباشرة على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم والحد من اللامساواة والفقر. كما يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو

الاقتصادي من خلال تقديم خدمات مالية بتكاليف منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض الفقراء للخطر بتحسين مستواهم المعيشي، من جهة أخرى فإن تقديم الائتمان إلى الفئات الهشة بتكلفة منخفضة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي، كما يعمل على حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين على جميع الأموال في السوق المالي مما يساعدهم على وضع مدخراتهم في النظام المالي، ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد بكفاءة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وبهذه الطريقة تشجيع السوق المالية المزيد من الاستثمارات ويزداد الناتج والعمالة، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء والطبقات الهشة. (دردور و حركات، 2020، صفحة 79) كما بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية. وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق بمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال، وهذا ما جعل الشمول المالي يحظى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم خاصة النامية، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 113)

2.3 دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: أكدت العديد من الدراسات على العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ذلك أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي أو قطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى استقرار النظام المالي، فالشمول المالي يسمح بتحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي، مما يدعم فعالية السياسة النقدية. فالاستقرار المالي في النظام المالي يعتبر كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيب الدفع، وهناك دراسات أكدت على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار مالي في النظام المالي. (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 5).

4. واقع مؤشر الشمول المالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر

1.4 واقع الشمول المالي في الجزائر: تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المتخصصة البنك الدولي أن الجزائر تحتل المرتبة 141عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت،

قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر، كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير، حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15سنة نسبة 50.5%، وفوق سن 25 سنة نسبة 57.5%، كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من الجهات غير الرسمية خاصة 1.5%، ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء% 13.2، وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات الغير رسمية (1.5%)، وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على إقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى. (البشير ضيف، 2020)

2.4 تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال سنة 2017

في ظل التطورات التي حققتها الدول المتقدمة في المجلات متعددة ومن بينها مؤشر الشمول المالي، يكمن توضيح المؤشرات المكونة للشمول المالي في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

شكل 1: يوضح مؤشرات الشمول المالي في الجزائر لسنة 2017

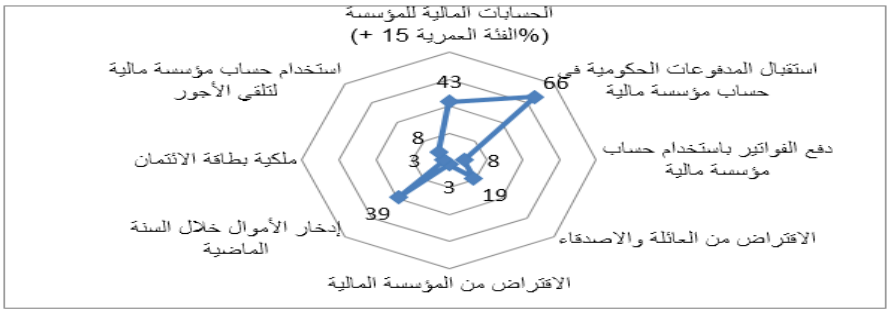

المصدر: من إعداد الباحثين الاعتماد على بيانات من الموقع:https://globlalfindex.worldbank.org

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر عرفت مستوى مرتفع في ما تعلق بمؤشر استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية قدرت ب66%، بالمقارنة بمؤشر الاقتراض من المؤسسة المالية ومؤشر ملكية بطاقة الائتمان المصرفي والتي بلغت 3%، وهذا يدل على أن هذا المؤشر ضعيف جدا أي أن أغلبية الأفراد اللذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لا يفضلون اللجوء إلى اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، وهذا ما أدى إلى تراجع هذا المؤشر في الجزائر لسنة 2017، بينما سجلت في نفس السنة مستوى متوسط في كل من مؤشر ادخار الأموال خلال السنة الماضية ومؤشر الحسابات المالية للمؤسسة الرسمية بقيمة بلغت على التوالي (39%، 43%)، لتسجل نسبة منخفضة في باقي المؤشرات.

3.4 تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019: يمكن توضيح تطور مؤشر التنويع الاقتصادي من خلال الشكل الموالي.

شكل 2: يوضح تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986–2019

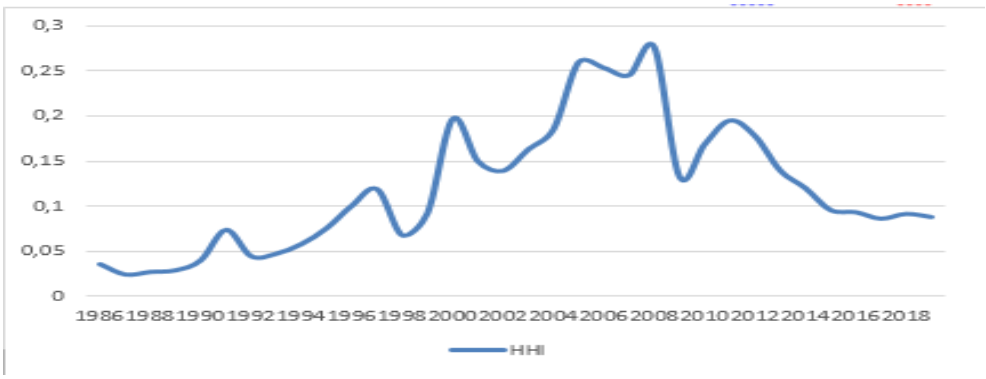

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات من موقع:

–البنك المركزي متوفر على الموقع: http://www.banc-of-algeria.dz

–الديوان الوطني للإحصاء متوفر على الموقع: http://www.ons.dz

يتضح جليا من خلال الشكل 2 أعلاه أن هناك تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في مؤشر هيرفندال هيرشمان خلال الفترة 1986–1992، لتبلغ قيمته 0.03 مليار دج سنة 1986 وهذا يدل على ارتفاع درجة التنويع (انخفاض في قيمة مؤشر هيرفندال هيرشمان)، مقابل 0.1 مليار دج سنة 1997 مما يدل على ضعف درجة التنويع في هذه الفترة، وهو ما يوضحه الاتجاه التصاعدي في المنحنى، ثم تراجع المؤشر في سنة 1998 ليقدر ب0.06 مليار دج، وهذا يدل على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، أي أن هناك تنوع نسبي نوعا ما، بعد ذلك أخذ المؤشر اتجاه تصاعدي لغاية سنة 2008 بقيمة 0.27، وهذا يدل على تراجع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000–2004)، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر بداية مشاريع تنمية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي كانت تهدف إلى تشجيع الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة، كما قامت الجزائر أيضا في هذه الفترة بتسديد الديون، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) وبدورها هدفت إلى تطوير الموارد البشرية وتنمية البنية التحتية، ليتم تسجيل انخفاض معتبر منذ بداية سنة 2009 ليبلغ 0.13 وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري أصبح متنوعا، السبب راجع بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار البترول بداية من السداسي الثاني لسنة 2014، وارتفاع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما استمر المؤشر في الانخفاض وصولا لسنة 2019 والتي قدرت فيها قيمة المؤشر ب0.08 مليار دج مقابل 0.09 مليار دج سنة 2018.

5. الأدبيات التطبيقية

–دراسة ل (Ogechi & Olaniyi, 2017) سعت إلى تفسير كيف يمكن للتنمية المالية والشمول المالي أن يساعد في دفع التنويع الاقتصادي في نيجيريا، من خلال دراسة أثر مؤشرات التنمية المالية على التنويع الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 1981 إلى غاية سنة 2014، حيث اعتمد الباحثان لتقدير النموذج على

طريقة المربعات الصغرى (FMOLS)، تشير النتائج أن هناك تأثير ايجابي للتنمية المالية على التنويع الاقتصادي، أي ساهم الشمول المالي بشكل كبير في تنويع الاقتصاد النيجيري، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال وتنمية رأس المال البشري لها أثار ايجابية على التنويع الاقتصادي.

-دراسة (أيمن عبد المنعم، على أحمد، و محمد محمد عطوه، 2019)، سعت هذه الدراسة إلى قياس تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين، بالإضافة إلى تطور تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين، وقد اعتمد الباحثون على عدد من الإحصائيات لمعالجة الموضوع، حيث استخدموا أسلوب الانحدار الخطي البسيط، بالإضافة إلى الانحدار الخطي المتعدد والانحدار التدريجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين خلال الفترة 1990-2014 غير مستقرة، كما بينت مصفوفة الارتباط وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة بين مؤشرات الدراسة.

- دراسة (دردوري و حركات، 2020) هدفت إلى معرفة مدى تأثير أبعاد الشمول المالي والمتمثلة في كل من القروض، الودائع، وعدد الفروع البنكية) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 2017، وذلك بالاعتماد على نموذج ARDL، توصلت إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصاد، بالإضافة إلى وجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي.

-دراسة (Us, Jiangou, & Grsrc, 2021) هدفت الدراسة إلى معالجة الفجوة الحاصلة في البيانات الثانوية في ثمانية بلدان من جنوب آسيا، خلال فترة الممتدة من 2004 إلى 2018، من خلال دراسة كيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، لتتوصل إلى نتيجة أن النمو الاقتصادي غير مرتبط بالشمول المالي في المدى الطويل، ولكنه له علاقة على المدى القصير، بالإضافة لوجود تأثير لإيجابي بين متغيرات الدراسة.

- دراسة (Rahman, 2021) حللت العلاقة السببية بين الشمول المالي والجودة المؤسسية والنمو الشامل لنيجيريا خلال الفترة الممتدة من 2003-2018، من خلال نموذج ARDL-ECM، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو في نيجيريا، كما توجد علاقة قصيرة الأجل بين الشمول المالي والجودة التنظيمية للمؤسسات.

6. القياس الاقتصادي لفعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر (1986-2019)

1.6 تقديم المتغيرات: من أجل معرفة الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي تم الاعتماد على كل من مؤشر إجمالي القروض المصرفية، ومؤشر هيرشمان هيرفندال، وقد تم حسابه وفقا للعلاقة الخاصة به، تمثل مجتمع الدراسة في الجزائر على اعتبارها أحد البلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط، وقد تم اختيار المتغيرات طبقا لمدى توفر البيانات الخاصة بالدراسة، وذلك بالاعتماد على

بيانات سنوية امتدت من سنة 1986 إلى غاية سنة 2019 (T= 33)، والاستعانة بعدة برامج منها: Excel, Microfit, Stata, Eviews، حيث تم تقسيم المؤشرات إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة كما يلي:

– **المتغير المستقل:** تمثل في مؤشر إجمالي القروض المصرفية ويرمز له بالرمز (BL)، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة به من تقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء.

– **المتغير التابع:** تمثل في مؤشر هيرفندال هيرشمان والذي يعبر عن التنويع الاقتصادي، ويرمز له بالرمز (HHI)، وقد أخذت البيانات من التقارير السنوية للبنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصاء، حيث تم حسابه وفقا للعلاقة الآتية: باستخدام برنامج Excel.

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

التطبيق العددي للمعادلة:

–حساب قيمة معامل هيرفندال هيرشمان لسنة 1986 (القيمة بالمليار دينار جزائري):

$$HHI_{1986} = \frac{\sqrt{(39.05/266.2)^2 + (26.2/266.2)^2 + (43.7/262.2)^2 + (49.3/262.2)^2 + (67.7/262.2)^2} - \sqrt{1/5}}{1 - \sqrt{1/5}}$$

$$HHI_{1986} = 0.03$$

–حساب قيمة معامل هيرفندال هيرشمان لسنة 2019 (القيمة بالمليار دينار جزائري):

$$HHI_{2019} = \frac{\sqrt{(3990.4/15761.1)^2 + (2529.1/15761.1)^2 + (1165.7/15761.1)^2 + (2492/15761.1)^2 + (5583.9/15761.1)^2} - \sqrt{1/5}}{1 - \sqrt{1/5}}$$

$$HHI_{2019} = 0.087$$

حيث سيتم تقدير الصيغة الشهيرة والمتمثلة في نموذج اللوغاريتم الخطي (log-lin)، وذلك من خلال إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة ومنه تكون معادلة النموذج ممثلة في الشكل الرياضي بالصيغة الآتية:

$$LNHHI = f(LNBL)$$

2.6 دراسة استقرارية السلاسل وتحديد درجة تأخير النموذج:

1.2.6 دراسة الاستقرارية: من أجل دراسة الإستقرارية تم الاستعانة باختبار جذر الوحدة الأكثر شيوعا في الأدبيات التطبيقية، من أجل معرفة درجة تكامل السلسلتين، ولهذا الغرض تم استعمال اختبار ديكي فولر الموسع Augmented dickey – fuller، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول 1: اختبار Augmented dickey – fuller

المعلمات	LNBL		D(LNBL)	
	عند المستوى I(0)		عند الفرق الأول I(1)	
	t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	3.1374	1.964	3.6046	1.964
مركبة الاتجاه العام (b)	4.5668	3.5562	6.7220	3.5615

الثابت (c)	0.4062	2.9558	6.8507	2.9591
	LNHHI		D(LNHHI)	
	عند المستوى I(0)		عند الفرق الأول I(1)	
	t-cal	t-tab	t-cal	t-tab
بدون ثابت وبدون اتجاه عام	1.3575	1.964	5.2195	1.964
مركبة الاتجاه العام(b)	1.2428	3.5562	6.3278	3.5615
الثابت(c)	2.2067	2.9558	5.2844	2.9591

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Microfit

توضح نتائج الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة Cal < Tab بالنسبة لمؤشرات الدراسة (الشمول المالي (BL)، التنويع الاقتصادي (HHI))، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة والتي تدل على (استقرارية السلسلة الزمنية)، وقبول الفرضية الصفرية (عدم استقرارية السلسلة الزمنية)، وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على جدر الوحدة، وهذا ما استدعى إدخال الفروقات من أجل جعل السلسلة مستقرة، حيث اتضح بعد إدخال الفرق الأول أن السلسلتين استقراتا عند الفرق الأول وهو ما دلت عليه النتائج للنماذج الثلاث (بوجود ثابت واتجاه عام، الثابت، بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، وفي هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن (السلاسل مستقرة)، ورفض فرضية العدم والتي تدل على (عدم استقرارية السلاسل الزمنية). ومنه السلاسل الزمنية لها نفس درجة التكامل I(1). في هذه الحالة استقرار السلسلتين عند نفس درجة التكامل يوحي باحتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ولهذا سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك.

2.2.6 تحديد درجة التأخير المثلى: يتم تحديد درجة التأخير بالاعتماد على اختبار (AIC ,SC,HQ)، حيث توضح نتائج الجدول المولي أن درجة التباطؤ المثلى هي عند P=3، والتي تمثل أقل قيمة للمعايير.

جدول رقم 2: يوضح درجة تأخير النموذج

Selection-order criteria
Sample: 1990 - 2019 Number of obs = 30

lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-66.6624				.333468	4.5775	4.60738	4.67091
1	3.29443	139.91	4	0.000	.004111	.180371	.270022	.460611*
2	4.50513	2.4214	4	0.659	.004976	.366324	.515743	.83339
3	15.2947	21.579*	4	0.000	.0032*	-.086311*	.122875*	.567582
4	16.2781	1.9669	4	0.742	.003994	.114793	.383746	.955512

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Stata

3.6 اختبار التكامل المشترك: من أجل الكشف عن وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة يتم الاستعانة باختبار جوهانسون، من خلال الاعتماد على اختبار الأثر (Trace Test)، واختبار القيمة الكامنة العظمى (MaxEigenvalue)، بغية التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي، والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

جدول 3: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Trace Test			Maximal Eigen value test		
NulHypothesiZed	Trace Statistic	0.05 Value Critical	NulHypothesiZed	Max-Eigen Statistic	0.05 Value Critical
None*	7.6865	15.41	None*	7.5517	14.07
Atmost 1	0.1348	3.76	Atmost 1	0.1348	3.76

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata.

تشير نتائج الجدول 3 أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر واختبار القيمة الكامنة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، أي القيم (15.41 > 7.6865)، (14.04 > 7.5517) على التوالي الخاصة باختبار جوهانسن تشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، ومنه عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي، وهذا يعني عدم وجود توليفة خطية بين المتغيرات، وعليه يتم الاكتفاء بتقدير العلاقة في الأجل القصير وذلك بالرجوع إلى تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var.

4.6 تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي Var(3): يتم تقدير المعادلة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وقد تم استخدام بالبرنامج القياسيEviews12، النتائج موضحة في الملحق رقم (1).

–تأخذ معادلة التنويع الاقتصادي بدلالة الشمول المالي الصيغة الآتية:

$$LNHHI = 0.709569072159*LNHHI(-1) - 0.165292053357*LNHHI(-2) + 0.401634892776*LNHHI(-3) + 0.311107555226*LNBL(-1) - 0.495372683517*LNBL(-2) + 0.0851472750192*LNBL(-3) + 0.6152213142$$

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 12 الملحق 1.

من خلال تقدير معادلة التنويع الاقتصادي التي تفسر بدلالة قيمته السابقة بالإضافة إلى القيمة المؤخرة للمتغير الشمول المالي يتضح أن:

– معنوية المعلمة السابقة لمتغير التنويع الاقتصادي، وعدم معنوية القيم السابقة لمتغير الشمول المالي والثابت.

– قيمة معامل التحديد مرتفعة وهذا يعني وجود قدرة تفسيرية عالية، مما يدل على أن الشمول المالي يفسر التنويع الاقتصادي بحوالي 80%، وعليه أن التنويع الاقتصادي تم شرحه بدلالة الشمول المالي من خلال القيم السابقة والقيم المؤخرة للشمول المالي، والنسبة الباقية راجعة لمتغيرات أخرى غير مدمجة في النموذج.

– من الملاحظ أن إشارة متغير التنويع الاقتصادي موجبة، مما يدل على وجود علاقة طردية بين معامل هيرشمان هيرفندال الحالي وبين فترة الإبطاء بفترة واحدة للمتغير نفسه، وهذا ما يعني أن الزيادة الحاصلة

في التنويع الاقتصادي بفترة واحدة بنسبة 1%، يؤدي إلى حدوث زيادة في نفس المؤشر للسنة الحالية بنسبة 0.70%.

– كما تم ملاحظة وجود إشارة سالبة، مما يدل على أن العلاقة التي تربط مؤشر التنويع الاقتصادي الحالي وبين فترة الإبطاء بفترة واحدة لمؤشر الشمول المالي هي علاقة عكسية، إذ أن الزيادة في الشمول المالي المبطئ بفترة واحدة بنسبة1 % سوف تؤدي إلى إحداث انخفاض في مؤشر التنويع الاقتصادي للسنة الحالية بنسبة 0.000031%. وهذا ما لا ينطبق مع بعض الأدبيات التطبيقية التي دلت على أن الزيادة في الشمول المالي تؤدي إلى إحداث زيادة في النمو الاقتصادي، وهو ما لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن الشمول المالي يعمل على تحفيز نمو وتطور الأعمال التجارية، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية للاقتصاد، وتحسين السوق المالية والتي ينجر عنها توسيع الحسابات المالية، وهذا من شأنه أن يحسن من الظروف المعيشية للأفراد وبدوره يتحقق استقرارا المالي للبلاد.

5.6 دراسة استقرارية وصلاحية النموذج Var

1.5.6 التأكد من استقرارية النموذج: من أجل التأكد من استقرارية النموذج تم الاستعانة باختبار الجذور المقلوبة، إذ لا بد أن تقع جميع النقاط داخل الدائرة الوحدوية، يمكن توضح نتائج الاختبار من خلال الشكل الآتي.

شكل 3: اختبار الجذور المقلوبة

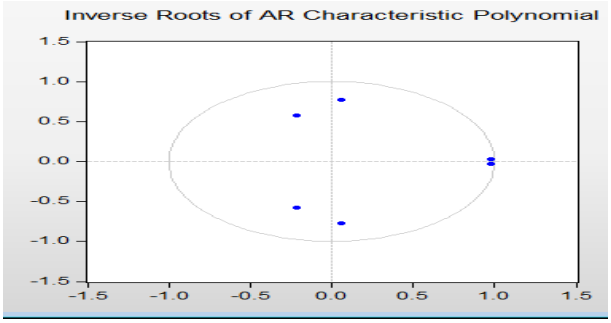

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 12

تشير نتائج أن جميع النقاط تقع داخل الدائرة الوحدوية، وهذا يدل على أن معكوس الجذور أقل من الواحد، وهذا ما يدل على أن نموذج أشعة الانحدار الذاتي **Var** مستقر.

2.5.6 التأكد من مدى صلاحية النموذج: لا بد من إجراء عدة اختبارات منها: اختبار الارتباط الذاتي للبواقيResidual Heteroskedasticity Tests ، واختبار عدم التجانس Residual Heteroskedasticity Tests، واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera، فإذا كان النموذج لا يعاني من مشاكل القياس في هذه الحالة يمكن الحكم على صلاحيته. ويمكن توضيح ذلك من خلال النتائج الموالية.

– تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Residual Heteroskedasticity Tests الموضحة في الملحق 2 أن المعنويّة الإحصائية المرتفعة لإحصائيّة الاختبار "LM" المرافقة لمختلف درجات التّأخير أكبر تماما من مستوى المعنوية عند 5%، (Prob(LM-Stat) > 0,05)، تقود إلى قبول الفرضيّة الصفريّة عند كلٍّ من هذه التّأخيرات مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

–ما تم ملاحظته من نتائج اختبار عدم التجانس Residual Heteroskedasticity Tests الموضحة في الملحق 3 أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Chi-sq) تساوي (Prob=0.4021) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء.

– توضح نتائج واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera- الموضحة في الملحق 4 أن القيمة الإحصائية بلغت (3.254132) وهو ما يشير إلى قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج، وهذا ما دلت عليه القيمة الاحتمالية Prob=0.1965 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند 5%.

6.6 التحليل الهيكلي لأثر الشمول المالي على التنويع الاقتصادي في الجزائر

1.6.6 دوال الاستجابة وتفكيك التباين:

إن الدافع وراء دراسة تحليل الصدمات ودوال الاستجابة هو أنها تمكن من دراسة أثر حدوث صدمة معينة على متغيرات النظام، وتبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء، بالإضافة إلى حدوث انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى متغيرات النظام ككل، بينما يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى تحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ، والشكل والجدول الآتيين يوضحان منحنى استجابة مؤشر هيرفندال هيرشمان للصدمات التي يتعرض لها، وتوضيح تفكيك التباين.

شكل 4: دالة الاستجابة

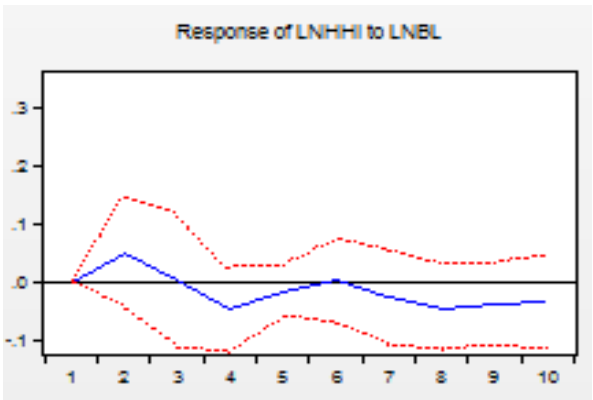

جدول 4: تفكيك التباين

Variance Decomposition of LNHHI:

Period	S.E.	LNHHI	LNBL
1	0.286199	100.0000	0.000000
2	0.350566	97.83307	2.166926
3	0.368662	98.03432	1.965682
4	0.400131	96.99165	3.008350
5	0.429130	97.28152	2.718477
6	0.453067	97.55350	2.446499
7	0.475007	97.48697	2.513034
8	0.493911	96.91286	3.087142
9	0.510525	96.61889	3.381112
10	0.527059	96.43141	3.568589

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 12

يبين الشكل 4 مدى استجابة متغير التابع وهو متغير التنويع الاقتصادي والمعبر عنه (بمؤشر هيرفندال هيرشمان) جراء حدوث صدمة في المتغير نفسه وجراء صدمة في المتغير المستقل الشمول المالي (إجمالي القروض المصرفية)، حيث أنه عند حدوث صدمة في التنويع الاقتصادي بمقدار انحراف معياري واحد، جراء حدوث صدمة في متغير الشمول المالي فإن الصدمة التي تحدث سوف تستمر لمدة خمسة سنوات ثم تؤول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

في حين تظهر نتائج الجدول 4 الخاص بتفكيك التباين في ما يتعلق بمعامل هيرشمان هيرفندال أن 100% من أخطاء التباين في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، في حين أن 97.83% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، كما أن متغير الشمول المالي (إجمالي القروض المصرفية) يفسر بحوالي 2.16% من أخطاء التباين، لتتزايد القدرة التفسيرية لمؤشر الشمول المالي في الفترة لتبلغ 3.56% من أخطاء التباين خلال السنة العاشرة، في حين تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير التنويع الاقتصادي (هيرفندال هيرشمان) لتصل إلى 96.43%، من أخطاء التباين في الفترة العاشرة تعزى للمتغير نفسه.

7. خاتمة

تم التوصل من خلال دراسة فعالية الشمول المالي في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019 إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي:

- تعد الجزائر من بين الدول ذات المستويات المتوسطة في مؤشر الشمول المالي؛
- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى؛
- وجود علاقة قصير الأجل بين الشمول المالي والتنويع الاقتصادي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- العلاقة التي تربط مؤشر التنويع الاقتصادي الحالي وبين فترة الإبطاء بفترة واحدة لمؤشر الشمول المالي هي علاقة عكسية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- وجود علاقة طردية بين معامل هيرشمان هيرفندال الحالي وبين فترة الإبطاء بفترة واحدة للمتغير نفسه؛
- النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل قياس؛
- في حين تظهر نتائج تفكيك التباين فيما يتعلق بمعامل هيرشمان هيرفندال أن 100% من أخطاء التباين في الفترة الأولى تعزى إلى المتغير نفسه، في حين أن 97.83% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه؛
- الزيادة في الشمول المالي المبطئ بفترة واحدة بنسبة 1% سوف تؤدي إلى إحداث انخفاض في مؤشر التنويع الاقتصادي للسنة الحالية بنسبة 0.000031%.

8. التوصيات:

- تخصيص فروع أكثر في شبكات مقدمي الخدمات المالية، والسعي نحو تمويل المشاريع المصغرة؛
- العمل على تطوير العمل المصرفي خاصة في الجزائر على اعتبارها لا تزال تعاني من مستويات دنيا في تقديم الخدمات المالية؛
- تطوير وتوفير آليات رقابة تضمن للمستهلك الحماية والاستدامة والشفافية في الحصول على الخدمات؛
- انشاء مؤسسات ووكالات متخصصة في مجال التنويع الاقتصادي والعمل على بث روح الابداع لدى المصدر الجزائري؛
- تبني استراتيجيات ناجحة والاستفادة من التجارب الدولية السابقة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

9. المراجع:

أولا–المراجع باللغة العربية

بوزانة أيمن، و حمدوش وفاء. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12* (العدد 01)، الصفحات: 71–81.

دردور أسماء، و حركات سعيدة. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2017 باستعمال نموذج ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10* (العدد 04)، الصفحات: 71–90.

رجب محمد عبد الله أبو العز أيمن عبد المنعم، ابراهيم على أحمد، و يوسف محمد محمد عطوه. (2019). محددات تطبيق الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين. *مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 46* (العدد 3)، 889–908.

سعدان آسيا، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب. *مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10* (العدد 3)، 100–111.

شنبي صورية، و بن لخضر السعيد. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4*(العدد 1)، الصفحات: 104–129.

صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7* (العدد 4)، الصفحات: 01–14.

صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.*

عبد الصادق جعفر حنان علاء الدين. (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد(50)*، (العدد 1)، الصفحات: 487-520.

فضيل البشير ضيف. (2020). واقع تحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 06* (العدد 01).

لوزري نادية. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول في مجموعة من الدول العربية –. *مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت ، المجلد 2* (العدد 2)، الصفحات: 11-30.

محمد بودلاعة، حسينة ساعد بخوش، و كريمة بوقرة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته– الأردن والجزائر نموذجا–. *مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 4* (العدد 2)، الصفحات: 143-158.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Ogechi, A., & Olaniyi, E. (2017). Financial Inclusion, Financial Development, and economic diversification in Nigeria. The Journal of Developing Areas , Vol *51* (No 3), pp: 1-15.

Rahman, O. R. (2021). Testing the Relationship between Financial Inclusion, Institutional Quality and Inclusive Growth for Nigeria. *Journal of Humanitities and Social Sciences Innovation , Vol 1* (No 1), pp: 18-28.

Us, T., Jiangou, W., & Grsrc, S. (2021). Financial Inclusion's Role in Economic Growth and Human Caoital in South Asia: An Econometric Approach. *Journal Sustainability , Vol 13* (No 4303), pp: 2-18.

ثالثا- المواقع الإكترونية

البنك العالمي، متوفر على الموقع: https://globlalfindex.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2021/10/05، على الساعة: 13:25.

التقارير السنوية للبنك المركزي متوفر على الموقع: http://www.banc-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/10/14، على الساعة:10:27 .

الديوان الوطني للإحصاء متوفر على: http://www.ons.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/10/14، على الساعة: 21:45.

الملاحق:

الملحق 1: تقدير النموذج **الملحق 2: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

Lagrange-multiplier test

lag	chi2	df	Prob > chi2
1	1.8320	4	0.76663
2	6.3048	4	0.17751
3	2.6026	4	0.62637
4	0.8845	4	0.92678
5	1.7621	4	0.77941
6	4.2649	4	0.37134
7	4.2267	4	0.37620
8	4.0863	4	0.39445
9	5.8533	4	0.21038
10	0.8820	4	0.92714
11	1.9845	4	0.73861
12	1.8691	4	0.75983

Date: 12/27/21 Time: 08:48
Sample: 1989 2019
Included observations: 31
Total system (balanced) observations 62

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.709569	0.184863	3.838357	0.0004
C(2)	-0.165292	0.227751	-0.725758	0.4715
C(3)	0.401635	0.189585	2.118495	0.0393
C(4)	0.311108	0.285146	1.091048	0.2807
C(5)	-0.495373	0.387994	-1.276752	0.2078
C(6)	0.085147	0.279725	0.304396	0.7621
C(7)	0.615221	0.701352	0.877193	0.3848
C(8)	0.198449	0.108213	1.833871	0.0729
C(9)	-0.243464	0.133319	-1.826176	0.0740
C(10)	0.070182	0.110978	0.632396	0.5301
C(11)	0.939276	0.166916	5.627231	0.0000
C(12)	-0.494365	0.227121	-2.176660	0.0345
C(13)	0.550786	0.163743	3.363716	0.0015
C(14)	0.289122	0.410552	0.704228	0.4847

Determinant residual covariance 0.001351

Equation: LNHHI = C(1)*LNHHI(-1) + C(2)*LNHHI(-2) + C(3)*LNHHI(-3) + C(4)*LNBL(-1) + C(5)*LNBL(-2) + C(6)*LNBL(-3) + C(7)
Observations: 31

R-squared	0.806731	Mean dependent var	-2.197752
Adjusted R-squared	0.758414	S.D. dependent var	0.582281
S.E. of regression	0.286199	Sum squared resid	1.965841
Durbin-Watson stat	2.099554		

Equation: LNBL = C(8)*LNHHI(-1) + C(9)*LNHHI(-2) + C(10)*LNHHI(-3) + C(11)*LNBL(-1) + C(12)*LNBL(-2) + C(13)*LNBL(-3) + C(14)
Observations: 31

R-squared	0.984301	Mean dependent var	7.385076
Adjusted R-squared	0.980377	S.D. dependent var	1.195958
S.E. of regression	0.167533	Sum squared resid	0.673616

الملحق 3: اختبار عدم التجانس

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
83.51665	81	0.4021

Individual components:

Dependent	R-squared	F(27,3)	Prob.	Chi-sq(27)	Prob.
res1*res1	0.785878	0.407805	0.9150	24.36223	0.6102
res2*res2	0.984170	6.908103	0.0679	30.50928	0.2918
res2*res1	0.957509	2.503810	0.2455	29.68277	0.3286

الملحق 4: اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.254132	2	0.1965